أن الجهود سوف تتواصل من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة.. دولة النظام والقانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

ظل قطاع الكهرباء يشهد تطورا مستمرا ومتلاصقا ولم تتوقف جهود التحسين من أجل الارتقاء بواقع الخدمة، ويمكن القول إن هذه الجهود تسير بالشكل المتواصل ويتضح ذلك من خلال الاعمال المنفذه من مشاريع التحسين ومستوى النتائج والنجاحات التي تحققت خلال 17 عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 90م ومن إنجازات الوحدة اليمنية محطة توليد كهرباء حزيز المركزية والذي تحدث عنها الأخ المهندس/ سعيد عبد الدائم سالم – مدير عام المحطة قائلاً:-

تعتبر محطة توليد كهرباء حزيز بالامانة إحدى ثمار الوحدة والذي دشنها فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح -رئيس الجمهورية ، وتعتبر ايضا من المحطات الرئيسة في الشبكة الوطنية لكهرباء الجمهورية اليمنية، وتأتي محطة توليد حزيز في إطار خطط التنمية الطموحة لتعزيز القدرات التوليدية للكهرباء في الجمهورية بشكل عام ولتأمين امداد الطاقة الكهربائية لأمانة العاصمة لوضعها الخاص بكفاءه وموثوقية عالية.

وتقع المحطة في حزيز جنوب شرق العاصمة صنعاء وتقدر مساحتها الاجمالية بنحو (55.000م2)، وتتكون من ثلاث محطات بقدرة إجمالية (130 ميجاوات) تم إنشاؤها في فترات متفرقة على النحو التالي:-

صنعاء/ متابعة / فريد محسن علي

من ثمار الوحدة اليمنيةمحطة توليد كهرباء حزيز المركزية

مدير عام المحطة : محطة حزيز احدى المحطات الرئيسة في الشبكة الوطنية

إعادة تحقيق وحدة الوطن خلق ظروف استقرار وتطور في قطاع الكهرباء

تقدر التكلفة الاجمالية للمحطة بأكثر من 19 مليار ريال

حزيز -١ بقدرة ٣٠ ميجاوات بعدد سته مولدات تعمل بوقود الديزل تم البدء بانشائها في عام ٢٠٠٢م، وتم البدء بالتشغيل التجاري في يناير ٢٠٠٣م حزيز -٢ بقدره (٧٠ ميجاوات) بعدد سبعة مولدات تعمل بوقود الديزل والمازوت، تم البدء بانشائها عام ٢٠٠٣م وبدأت بالتشغيل التجاري في اكتوبر ٢٠٠٤م / حزيز -٣ بقدرة (٣٠ ميجاوات بعدد ثلاثة مولدات وتعمل بوقود الديزل والمازوت وانشئتا في أواخر ٢٠٠٥م وتم البدء بالتشغيل التجريبي لها في مطلع مارس ٢٠٠٧م وتقدر التكلفة الاجمالية للمحطة ب(١٩,٨٥٢,٥٤٣,٥١٠) ريال

تطور استخدامات قطاع الكهرباء

ويواصل المهندس / سعيد حديثة بإن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أدى إلى خلق ظروف إستقرار شكلت مناخاً مناسباً لحدوث تطور هائل شمل جميع نواحي حياة المجتمع اليمني الأمر الذي أنعكس وبشكل جلي في تطور استخدامات قطاع الكهرباء بما يساعد على تحقيق هذا التطور الكبير للمؤشرات خلال الأعوام الماضية، حيث كانت خدمات الكهرباء في بداية التسعينات لاتغطي سوى عواصم المحافظات وعدد من المدن الرئيسة، وظلت هذه المدن تعاني من ضعف الخدمة حتى أن بعضها عانت من استمرار فترات الاطفاء اليومي إلى أكثر من عشر ساعات، لنجد أن خدمات الكهرباء وبرغم من فترات الاطفاء خلال هذه الايام إلا نها لاسباب فنية وتوزيع للجهد في الكهرباء بين منطقة وآخرى، وهناك اهتمام ومتابعة من قبل الاخ الدكتور/ علي محمد مجور – رئيس الوزراء والذي كان يوما وزيرا للكهرباء، وحالياً الاخ الدكتور/ مصطفي بهران وقيادة المؤسسة يولون عناية واهتمام بالغ بهذا القطاع الحيوي والهام ونجد ان خدمات الكهرباء قد توسعت بحيث تغطي جميع المدن وأغلب مساحات المحافظات بما فيها الجزر البعيدة وارتفعت اقصى الاحمال المطلوبة من ٣٣٩ م. و إلى ١٨٣٣م .و وزادت الطاقة السنوية المنتجة وتطور عدد المشركين وارتفعت الطاقة المباعة.

إهتمام بالكادر

ورافق كل ذلك اهتمام بالكادر البشري وتوفير الكوادر المتخصصة بالإضافة إلى منح الحوافز المادية وايفاد كوادر للدراسة الجامعية والفنية في الخارج. بالاضافة إلى تطوير وصقل مهارات ومعارف العاملين من خلال الدورات التدريبية الخارجية القصيرة والطويلة، وقد أنشأت المؤسسة العامة للكهرباء المركز الفني للتدريب والتصنيع ليتولى التدريب العملي في عدد من المجالات أما المتعاقدين فقدتم رفع مذكرة الى الجهات المسئولة لتوظيفهم لان بعض منهم لدينا في المحطة اكثر من ٥ إلى ٧ سنوات ولديهم قدرات وخبرات لا يمكن الاستغناء عنهم، وفهم من ترك المحطة وحصل على وظيفة في مواقع أخرى وخسرناهم ونتمنى حل هذه الاشكالية التي نعاينها ونفذت الكثير من عمليات التحسينات التي ظلت متواصلة ومستمرة والمتمثلة بالعديد من الاجراءات الاستراتجية في مجال شبكات التوزيع والتي كان لها دور كبير في تحسين اداء منظومة التوزيع لتخفيف الاحمال على المحطات والخطوط وتقليل الفاقد وتقليل عدد الاطفاءات ورفع كفاءة التشغيل والصيانة في امانة العاصمة والمدن الرئيسة كتصريف الطاقة في الامانة واستكمال وتنفيذ المشروع الاسعافي بالامانة وتنفيذ مشاريع التوسعات الجديدة ومشاريع التحسين في الشبكات ونقدت أعمال الصيانة لعدد من المحطات وغيرها.

الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أكبر استثمار في اليمن

انجاز وحدوي عملاق لإحداث نهضة صناعية

إعداد / فريد محسن علي :

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م بدأت بلادنا في تطبيق مجموعة من البرامج الهادفة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ويساهم النمو المتواصل لقطاع النفط والغاز في لعب دور هام في إنجاح هذه المبادرة التنموية وقد بدا أول استخراج للنفط والغاز عام ١٩٨٦م حيث يتجاوز الإنتاج النفطي لليمن حاليا مقدار (٤٠٠,٠٠٠) برميل يوميا وبقرار إعلان الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥م توصلت الجهود المشركة بين الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين الآخرين تبد شي استثمار هو الاكبر من نوعه في اليمن، وبميزانية تقدر بنحو (٣,٧) مليار دولار.. ويسجل هذا المشروع بزوغ عهد جديد في إطار السياسة التنموية للجمهورية اليمنية، التي تهدف إلى تنمية وتطوير الموارد الطبيعية للبلاد وستعمل هذه الجهود على استشراف آفاق مستقبل جديد من خلال أحداث نهضة صناعية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل ووظائف جديدة للمواطنين اليمنيين

وتشمل الجهات المشاركة في هذا المشروع شركة توتال، وشركة هنت ومؤسسة (SIC) (ولكل من هذه الشركات سجلا حافلا في مجالات الإنتاج والاستكشافات النفطية في اليمن) وكذلك الشركة اليمنية للغاز وشركة كوغاز وشركة هيونداي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ويتمثل البدء في تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المسال نقلة هامة تعكس التزام جميع شركاء المشروع بالعمل على تعزيز مستقبل التنمية في اليمن

حقوق الامتياز

منحت الحكومة اليمنية للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال حقوق الامتياز الاستثمارية المطلقة لاحتياطي الغاز الطبيعي المتواجد في حقول القطاع (١٨) بمأرب ، حيث تصل احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة والمخصصة حاليا لأغراض المشروع إلى (٩,١٥) تريليون قد مكعب ، كما يوجد احتياطي آخر،ولكن بكميات محتمله تقدر بنحو (٠,٧) تريليون قدم مكعب ، وتم تخصيص واحد تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتلبية احتياطات السوق المحلية ، وقد تم التأكيد على المعلومات المتعلقة باحتياطي الغاز في العام ٢٠٠٥م من قبل شركة تدعى DE GOLYER and MACNAUCHTON والتي تعتبر شركة استثمارية عالمية مستقلة في هذا المجال .

إن الإنتاج المتواصل من تلك الحقول لسنوات طويلة مضت يعطي ضمانات كافية بشأن استمرار إمدادات الغاز لفترة طويلة في المستقبل ، ويكفي الاحتياطي المؤكد لإنتاج وتصدير ما مقداره (٦,٧) مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ولمدة تزيد عن (٢٠) عاماً ، كما أن الحكومة اليمنية قد منحت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الحق في إجراء أعمال تنقيب جديدة عن الغاز والتي من شأنها فتح المجال أمام تطوير مشاريع توسعية أخرى في المستقبل .

تسييل الغاز

سيتم إنشاء محطة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال باستخدام أحدث التقنيات المشهود لها عالمياً والتي تعرف ب(MCR/APCIC٣) وستقوم الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بإنشاء وتشغيل خطي الإنتاج الواقعين على مقربة من ميناء بلحاف بطاقة إنتاجية مؤكدة تبلغ (٦,٧) مليون طن متري في العام .. وقد خلصت المسوحات الدقيقة التي تم إجراءها على جميع المواقع المحتملة لإنشاء ميناء التصدير في اليمن إلى منطقة بلحاف

تعتبر الموقع الأفضل لتشييد الميناء. فمنطقة بلحاف تتمتع بحماية طبيعية من الرياح الموسمية الأمر الذي يغني عن الحاجة إلى إنشاء كاسر للأمواج وإلى توقف عمل المحطة لأسباب طبيعية. كما أن العمق الطبيعي الذي يتمتع به الميناء يقلل الحاجة لإنشاء رصيف بحري طويل لتغذية الناقلات ويغني .. عن عمليات تجريف قاع البحر لزيادة عمقه ولذلك العمق الطبيعي للميناء يسمح باستقبال الناقلات العملاقة الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال أن موقع المشروع الجغرافي والإستراتيجي في الجمهورية اليمنية يتيح للمشروع سهولة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية في كل من شبه الجزيرة الهندية وأوروبا والشرق الأقصى إضافة إلى الأمريكيين .

صفقات التسويق

وقعت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في أغسطس من العام ٢٠٠٥م على عقود بيع طويلة الأجل ـ تمتد لعشرين سنة قادمة .. مع ثلاثة من كبريات الشركات العالمية تشكل تلك الشركات شركة سويس للغاز الطبيعي المسال ومؤسسة الغاز الكورية الجنوبية المعروفة بس كو غاز وكذلك شركة توتال للغاز والطاقة المحدودة.

مستقبل أفضل مع قطاع الطاقة في اليمن

تعتبر عملية إنتاج الغاز الطبيعي المسال عملية نظيفة بيئياً، إذ لا تتسبب سوى في معدلات منخفضة جداً من الانبعاث ، يضاف إلى ذلك انخفاض كلفة نقل الغاز الطبيعي المسال إلى مسافات بعيدة ، وعندما يتوفر كلا من الغاز فضلاً عن ذلك ، يعتبر الغاز الطبيعي من أنقى مصادر أخرى للطاقة كالفحم والبترول، وبالتالي ، فإن الغاز الطبيعي المسال مصدرا ثابتا للطاقة النقية على المدى البعيد بما يلي احتياجات الأسواق الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم .

دعم جهود التنمية المستدامة على المستوى المحلي

من أهم مساعي الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال هو تحقيق فائدة حقيقية تخدم كافة الشركاء المحليين ، والسلطات اليمنية ذات العلاقة، والمجتمعات المحلية في المناطق التي يعمل فيها المشروع، وكذا القوى العاملة اليمنية والشركات المحلية المقاولة لتنفيذ الأنشطة المختلفة الخاصة بالمشروع .تحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على إبراز قدر عال من الجدية والمسئولية على المستويين المحلي والدولي.

لتحقيق ذلك تبذل الشركة جهوداً حثيثة للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية والتقيد بالمعايير المتعارف عليها دوليا. وقد نفذت الشركة دراسة متخصصة وبمستويات عالمية تهدف إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الغاز الطبيعي المسال وستستكمل إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتبناها الشركة خلال العام الحالي ٢٠٠٦م.

وتحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على ترك أثر ايجابي يحتذى به في اليمن سواء من خلال فترة عمل المشروع أو بعد انقضاء تلك الفترة ، حيث تستمد الإستراتيجية التي تتبناها الشركة في مجالات التنمية المستدامة وحماية البيئة على ثلاثة مستويات رئيسية من العمل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحد من إلحاق أي أضرار محتملة جراء أعمال المشروع أو التخفيف من حدتها إن تعذر اجتنابها إلى أدنى الحدود التي لا تكاد تذكر أو المتوسطة في أسوأ الحالات، سواءً كان ذلك في التجمعات السكانية أو على الثروات الحيوانية أو البيئية.
- الالتزام بمبدأ التعويض العادل والمنصف وفقاً للمعايير الدولية في حال حتمية وقوع الضرر أو إلحاق أي خسائر اقتصادية جراء إنشاء أو تشغيل المشروع؛
- ترك أثر إيجابي دائم وميراث يقتدي به في اليمن لمصلحة الأجيال القادمة.

وقد تم تخصيص فريق عمل يعني بقضايا التنمية المستدامة يتولى إجراء لقاءات تشاوريه عامة ومكثفة مع مختلف الجهات الوطنية والمحلية ذات العلاقة ،ويسعى هذا الفريق إلى تعزيز أواصر التعاون مع العديد من الشركاء والهيئات التنموية المحلية لتنفيذ خطط العمل والبرامج التنموية التي تتبناها الشركة.

برنامج يمننة القوى العاملة

سيوفر مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال عدة آلاف من الفرص العمل أثناء فترة الإنشاء (٦٠٠) فرصة عمل ثابتة أثناء فترة التشغيل والإنتاج وستوفر الشركة برامج تدريبية وتأهيلية خاصة لنقل المهارات والخبرات اللازمة للموظفين اليمنيين لتمكينهم من الإسهام بفاعلية في عمل المشروع دون الإخلال بجودة ومعايير الأداء مما يسهم في الوقت ذاته في تعزيز العملية التنموية لليمن ككل.

وسيعمل برنامج اليمننة على تحقيق أهداف محدودة، وسيتم مراجعة مستوى التقدم المحرز نحو تلك الأهداف بشكل سنوي. وتقوم مجموعة من الشركات المحلية بتقديم شريحة واسعة من الخدمات الفنية الداعمة لتنفيذ المشروع ومحطة تسييل الغاز، الأمر الذي يسهم في تعزيز تنمية الصناعات المحلية .

الحركة الشبابية والرياضية.. تفاعل في مستوى التحولات الوطنية